شرارة آذار

دعوة للتفكير بصوت مرتفع

INFOSHRARA@GMAIL.COM

العدد٧٩ ١٨-٨/ ٢٤/٨/٢٠١٣

فوضى السلاح

معضلة الجحيم

الأكراد والثورة

أميرة النكاح

سرقة موصوفة

الشعر.. والثورة

حرية الصحافة..

هل من شرعية للهيئات الشرعية؟

صبر درويش

يقول أبو ليلى، وهو مقاتل في أحد كتائب الجيش الحر العاملة في دمشق وريفها "قمنا بسوق شاب حكمت عليه محكمة المدينة بالاعدام، إلى المكان الذي نقوم فيه بهذه المهمات عادةً، وقبل أن أقوم بتنفيذ أمر الاعدام، خاطبني الشاب قائلاً، دمي برقبتك، وأنا بريء من كل التهم الموجهة إليّ. عندها ترددت بإطلاق النار عليه، انتابني شعور غريب، فألحيت على قائد مجموعتي أن نعيد الشاب إلى المحكمة عسى أن تعاد محاكمته؛ وهذا ما جرى فعلاً، وبعد حوالي الشهر من التحقيق، أطلق سراح الشاب، حيث لم تتم إدانته."

تلقي هذه الحادثة الضوء على جانب من المحاكمات التي يخضع لها بعض المتهمين بالعمالة للنظام الحاكم في سوريا في المدن التي جرى تحريرها على أيدي الثوار. كما تثير العديد من الأسئلة حول "مشروعية" هذه المحاكم الشرعية، ومدى قدرة القائمين عليها على إتمام مهمات هي الأصعب والأخطر من نوعها، حيث يلقى على عاتق هذه الهيئات مهمة تحقيق العدالة بين السكان، وفض النزاعات، وإطلاق الأحكام التي قد يؤدي الخطأ فيها إلى إزهاق أرواح الأبرياء. ومن جهة أخرى فالاستقلالية السياسية والقضائية مطلوبة بشكل حاسم بالنسبة لأي هيئة قضائية، كما يقتضي ذلك عرف القضاء، وهو شيء يكاد يكون غائباً في الهيئات الشرعية التي تم إنشاؤها في المدن المحررة.

الشيخ سعيد درويش، أحد مؤسسي المحكمة الشرعية في الغوطة الشرقية، يؤكد على أن "المحكمة الشرعية تأسست حوالي بداية عام ٢٠١٢، على يد مجموعة من علماء الدين، ومن المؤكد أن للمحكمة الشرعية مرجعية لا بد أن نذكرها وهي تدعى الهيئة الشرعية، والهيئة الشرعية بناء مؤسساتي كبير تتبع له لجان من كل بلد وهذه الهيئة الشرعية ينبثق منها مكتب قضائي، ومكتب تعليمي، ومكتب الدعوة والارشاد، ومكتب البحث العلمي، ومكتب الفتوى، ومكتب إعلامي، ومكتب ذاتية، ومكاتب أخرى تحتاجها". وأن الفكرة في الأصل أتت في سياق دعم علماء الدين للثورة والثوار في آن واحد. أما بالنسبة للهيئة الشرعية فكانت قد تأسست في وقت سابق، وكانت نتيجة سلسلة من الاجتماعات بين المختصين وذلك في القابون ١٣-١١-٢٠١١. كما يقول الشيخ درويش. بينما من يعمل في المكتب القضائي فهم "أهل الاختصاص أي قضاة مجازون إجازات قضائية ومحامون محققون وكلهم أصحاب خبرة لكنهم لا يخوضون خبرة لوحدهم عندهم مراقبون شرعيون".

التتمة في الصفحة ٢...

الأكراد والثورة السورية.. إسقاط النظام أولا

حرف بوصلة الصراع، وتشتيت الجهود بدلاً من تجميعها، وإرباك معسكر الثورة، وخلق صراعات عربية- كردية وكردية- كردية، يشكل في هذه اللحظة التاريخية طعنة في ظهر الثورة.

سامي حسن

بعد تفجر الثورة في سوريا، توقع كثيرون انخراطاً قوياً للأكراد فيها، وذلك لأسباب عديدة منها، احتقان الشارع الكردي نتيجة ممارسات النظام القمعية، وسياساته الاقتصادية التي أدت إلى تدني الأوضاع المعيشية، واستمرار معاناة الأكراد من التمييز العنصري، وعدم حل مشكلة مكتومي القيد والمجردين من الجنسية. في الأول من نيسان ٢٠١١ سجلت منطقتا عامودا وعين عرب أول مشاركة للأكراد في تظاهرات الثورة السورية. وبالقياس إلى تاريخ اندلاع الثورة السورية في آذار ٢٠١١، وترتيب انخراط المناطق فيها، يمكن القول إن المشاركة الكردية في الثورة كانت مبكرة، لكنها كانت دون المستوى المتوقع، من حيث القوة والزخم.

رغم المبادرات الإيجابية التي أبداها جمهور الثورة تجاه الأكراد، وتسمية أحد أيام الجمع باسم كردي «آزادي»، إلا أن الموقف الكردي من الثورة قد اتسم بالحذر والترقب والمشاركة المحسوبة في تظاهراتها. يمكن رد ذلك لأسباب عديدة منها، دروس انتفاضة القامشلي عام ٢٠٠٤، وقناعة الأكراد بضرورة ألا يكونوا رأس حربة في مواجهة نظام خبروا بطشه، وموقف القوى السياسية الكردية في سوريا (باستثناء بعض القوى كتيار المستقبل الذي دفع ثمن موقفه باغتيال المناضل مشعل تمو) التي لم تحث الأكراد على الانخراط الفاعل في الثورة.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى الدور «التشبيحي» الذي قام به وما يزال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني PYD. كما لا بد من الإشارة إلى سياسة النظام التي عملت على تجنب ردود فعل قوية من الأكراد من خلال عدم قمع التظاهرات الكردية، والاستجابة لبعض مطالب الأكراد، كحل مسألة المحرومين من الجنسية. مما لا شك فيه أن سياسة القوى الكردية تجاه الثورة والنظام، والتي تميزت ببراغماتية عالية، أدت إلى حماية المناطق الكردية من وحشية النظام، وجنبتها الدمار الذي لحق بالمناطق الثائرة، لكنها حرمت الثورة من إمكانيات الاغتناء بالمكون الكردي. بالتالي فإن عدم الانخراط الفاعل للأكراد في الثورة، ربما يكون من الأسباب التي أخرت انتصار الثورة.

نتيجة استشعار القوى الكردية بنية النظام الانسحاب من المناطق الكردية، وعلم بعضها بل وتنسيقها في هذا الموضوع مع النظام، ونقصد الـPYD، فقد بادرت تلك القوى، ممثلة بالمجلس الوطني الكردي ومجلس غرب كردستان إلى لقاء نتج عنه توقيع إعلان «هولير» بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٢ تم بموجبه الاتفاق على تشكيل الهيئة الكردية العليا لإدارة وتنظيم المناطق الكردية، وتشكيل قوات عسكرية، والتأكيد على إسقاط النظام، وحل القضية القومية الكردية في إطار اللامركزية السياسية. وبالفعل مع بداية أغسطس ٢٠١٢، بدأ انسحاب الجيش السوري وأجهزته الأمنية من المناطق الكردية، وأصبحت هذه المناطق تتبع في إدارتها هيئات كردية شكلت استناداً إلى اتفاق هولير.

يكثر الحديث اليوم عن مشاريع انفصالية، تهدف إلى إقامة دويلة كردية. ويتم تداول ما أطلق عليه مسودة دستور الحكومة المؤقتة لغربي كوردستان. على ما يبدو، فإن الهدف من وضع هكذا عنوان هو تكريس فكرة أن إقليم كردستان أصبح أمراً واقعاً. وتشير المسودة إلى أنه لا يجوز تغيير دستور هذا الإقليم في المرحلة الانتقالية، وأن لهذا الإقليم عاصمة «قامشلو» وعلماً وشعاراً ونشيداً، وسيكون له برلمان وحكومة ورئيس حكومة وجميع الوزارات باستثناء وزارة الخارجية، وستكون له قوات لحماية الحدود ومحاربة الإرهاب. لكن مسودة الدستور تؤكد أن هذا الإقليم سيكون جزءاً لا يتجزأ من سوريا الديمقراطية التعددية.

انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ليس إن كان من حق الأكراد تقرير مصيرهم أم لا، بل ما هي الظروف التي يجب توفرها كي يتمكن الأكراد من ممارسة هذا الحق؟

وعليه، ومن حيث المبدأ، ربما لا تكون المشكلة مع هذا الدستور، أو مع الإدارة الذاتية للمناطق ذات الأغلبية الكردية، لكن هل هذا بالفعل هو ما يريده أكراد سوريا؟ إن معرفة ذلك يتطلب إجراء استفتاء نزيه في ظروف صحية وديمقراطية، وبعد أن تكون جميع القوى السياسية العربية والكردية، قد أخذت فرصتها في مخاطبة الرأي العام الكردي، وعرض وجهة نظرها عليه. الأمر الذي من المستحيل تحققه في ظل هذا النظام، وفي ظل الممارسة القمعية التشبيحية للـPYD، الذي بادر إلى طرح هذا المشروع منفرداً، ضارباً عرض الحائط مواقف قوى الثورة والمعارضة السورية، العربية والكردية.

الأخطر من ذلك، أن طرح هذا المشروع يأتي بينما الثورة ما زالت تخوض صراعاً ضارياً مع النظام السوري ومع قوى الثورة المضادة، مثل جبهة النصرة ودولة الشام والعراق الإسلامية. وبالتالي، فإن حرف بوصلة الصراع، وتشتيت الجهود بدلاً من تجميعها، وخلق صراعات عربية- كردية وكردية- كردية، يشكل في هذه اللحظة التاريخية، طعنة في ظهر الثورة، وخدمة للنظام.

وبغض النظر عن تباين الآراء حول الحل الأمثل للمسألة الكردية في سوريا، فإن استغلال بعض القوى للظروف الحالية، من أجل فرض أمر واقع، وحل المسألة الكردية وفق أجندات لا تكترث بضرورة حصول توافق وطني سوري، سيؤدي إلى تعقيد المسألة الكردية بدلاً من حلها. من هنا، وجب على ضحايا النظام، عرباً وأكراداً، مواجهة السياسات الرعناء لتلك القوى، والمشاركة معاً في معركة إسقاط النظام وملحقاته، من الـPYD وجبهة النصرة وأخواتها.

تتمة:

هل من شرعية للهيئات الشرعية؟

ـــــــ صبر درويش

..تسعى هذه الهيئات إلى أن تكون بديلاً عن مؤسسات الدولة التي تلاشت إثر تصاعد حدة الحرب بين المعارضة ونظام الأسد، وفي الوقت الذي يحاول الناشطون بذل كل الجهود الممكنة في سبيل تجنيب هذه المدن الوقوع في الفوضى، لا يخفى على أحد نقص الخبرة لدى هؤلاء الناشطين، كما لا يخفى الانتهاكات التي قد ترتكب بحق المواطنين. إذ في سياق سؤالنا لأحد القضاة حول علاقة الهيئة الشرعية بحقوق الانسان فقد أجابنا "أن الهيئة مؤمنة ومقرّة بحقوق الانسان والتي لا تتعارض مع حقوق الانسان في الشرع الاسلامي، وأنهم حريصون على حفظ كرامة الناس". بيد أننا ومن خلال جولتنا في السجن التابع للهيئة، فقد التقينا أحد السجناء المتهمين بالتعامل مع قوات الأسد، حيث أخبرنا الشاب أنه تعرض لتعذيب شديد، وأنه استسلم في نهاية الأمر للمحقق وأدلى باعترافه كما فرض عليه؛ في الحقيقة أثناء زيارتنا كانت آثار التعذيب ما تزال واضحة على جسد الشاب، حتى ان أنفه كان مكسوراً على إثر التعذيب الذي تعرض له؛ بينما شهادات العديد من الشبان المعتقلين الآخرين، فقد أشارت إلى غياب أي شيء له علاقة بوجود محامين أو من يدافع عنهم، كما أن السجناء غالباً ما يحتجزون في أماكن تحت الأرض تنقصها الإضاءة والتهوية الجيدة، بينما لا يسمح لهم بالخروج إطلاقاً من السجن.

كل هذه الشهادات وغيرها، تضع مشروعية الهيئات الشرعية على المحك، وتلقي بظلال قاتمة على بعض الممارسات التي تسيئ إلى ثورة السوريين، وقدرتهم على إدارة مدنهم المحررة.

يعزو بعض الذين التقينا بهم هذه الانتهاكات، إلى عدم توفر شرط استقلال القضاء، مما جعل من هذه الهيئات كيانات تابعة في أغلب الأحيان للألوية العسكرية المقاتلة، وهو ما يفرض عليها التمثل بسياسة هذه التشكيلات العسكرية والرضوخ لتعليماتها. يقول أحد المواطنين الذين التقينا بهم: "تسارع الهيئة إلى اعتقال أي مذنب من المواطنين، بينما لو كان المذنب منتمياً إلى هذا التشكيل العسكري أو ذاك، فغالباً ما يتم غض النظر عنه. أمن أجل هذا خرجنا بثورتنا؟" يتساءل الشاب.

لا نستطيع ان نحمّل كل هذه الأعباء على الهيئات الشرعية، فهذا لا يعدو كونه ظلماً لها، إذ من المعروف جيداً طبيعة الظروف التي تمر بها المدن المحررة، حيث أنها محاصرة منذ أشهر وتكاد اتصالاتها مع محيطها الاجتماعي تكون شبه منعدمة، إضافة إلى أن الظروف المعيشية السيئة دفعت بأغلب الكوادر المتعلمة إلى النزوح مع عائلاتهم خارج هذه المدن، ومن هنا لا أحد اليوم ينكر الحاجة الملحة للكوادر المتعلمة التي وجودها من المؤكد ان يحدث فرقاً في إدارة هذه المدن.

تحتاج المدن السورية المحررة في هذه المرحلة وأكثر من أي وقت مضى، لشبابها المتعلمين بكافة الاختصاصات، الحقوقية منها وغير الحقوقية، فذلك من شأنه أن يقوي من العنصر المدني في إدارة شؤون المدن المحررة، ومن شأن عودتهم وضع حد لتمدد سلطات التشكيلات العسكرية، التي تبقى مهمتها الدفاع عن المدن وليس بسط سيطرتها عليها.

«إيروتيكية» النظام السوري وتلفزيوناته
أميرة النكاح!

عمر قدور

تأخرت قناة الدنيا الموالية للنظام السوري عن شقيقتها «الميادين» في إطلاق «احتفالية» جهاد النكاح؛ ربما كان ذلك بانتظار العثور على ضحية مناسبة؛ ضحية سورية محددة بدل اليوتيوب الذي بثته الميادين وتبين أنه فبركة قديمة لنساء شيشانيات. «سارة العلاو» أميرة في جبهة النصرة، واحدة من اللواتي أدين واجبهن في جهاد النكاح على حد مزاعم القناة الموالية، مع إشراف طبي يثبت من باب النزاهة أن الجهاد تم وفق الأصول وأن لا آثار لجنس غير طبيعي! تبلغ من العمر ١٣ عاما فقط، غير أن عمر الطفولة هذا لا يشفع لها لتصويرها في موقع الطفولة المنتهكة على أقل تقدير إن صحت مزاعم جهاد النكاح، بل إن كاميرا التحقيق لا تبتعد عن وجهها في أثناء التحقيق «المقابلة» لترسخه في ذاكرة المشاهدين كمجرمة تجمع الإرهاب والدعارة معا.

وإذا كنا نستطيع من جوانب عديدة الطعن بمهنية الشاشة التي عرضت اعترافات سارة فلا يمكننا أن نجزم بكذب الطبيب، لا لنزاهة الأطباء الموالين للنظام وإنما بسبب ما نعرفه عن ظروف الاعتقال، وما تسرب من شهادات ونقلتها منظمات حقوقية دولية عن حالات الاغتصاب في المعتقلات السورية، أو تلك التي مارسها الشبيحة في اقتحاماتهم للمناطق الثائرة. ذلك كله لا يرقى إلى مستوى الاغتصاب الذي مارسته القناة الموالية في حق سارة، وفي حق المشاهدين عموما، من أجل أن تقدّم لجمهور الموالاة وجبة إيروتيكية تلهيهم عن الواقع البائس الذي انحدر إليه نظامهم وعن الهزائم الميدانية التي تلقاها على أيدي أولئك الإرهابيين المهووسين بالجنس!.

القصة، كما يعرفها السوريون، لم تبدأ مع سارة، فبعد شهرين ونصف من انطلاق الثورة لقي الطفل حمزة الخطيب حتفه تحت التعذيب وبتر عضوه التناسلي لسبب مجهول حتى الآن من قبل أجهزة الأمن؛ لا بد أيضا لاسترجاع ذلك «الزمن الجميل» من التذكير بما روّجه إعلام النظام عن تناول حبوب «الجزيرة» من قبل المتظاهرين وهي حبوب يتراوح تأثيرها بين التخدير والهلوسة، وتسجل براءة اكتشافها أولا لملك ملوك أفريقيا «القذافي» حين اتهم الثائرين ضده بتناولها. بجمع هذه المعطيات سنكون أمام صورة للثورة السورية تتلخص بالتالي: إرهاب، جنس، مخدرات.

لن تكون المحاججة مهمة هنا، كأن نقول بأن ما أشيع عن فتوى جهاد النكاح لم تثبت صحته أو نسبه لأيٍّ من الشيوخ الذين أشير إليهم، أو كأن نقول بأن هذه الفتوى، إذا صحت، فهي تجد مرجعيتها الفقهية في الزواج المؤقت (المعروف بزواج المتعة)، والذي كان مسموحا به لمجاهدي الحروب الإسلامية الأولى، ثم أوقفه عمر بن الخطاب؛ حسب المرويات السنيّة. هذا الجدل الفقهي ليس مهما إطلاقاً، لأن من يملكون قابلية التصديق سيصدقون حقا تلك المزاعم التي تلقى إليهم، وقد نلتمس الأعذار لشريحة كبيرة منهم، إذا أخذنا بالحسبان أن مثقفا مثل أدونيس تبنى رواية جهاد النكاح واتهم بها مقاتلي المعارضة أكثر من مرة.

سارة العلاو إبنة البوكمال التابعة لمدينة دير الزور، ظهرت على القناة الموالية في الوقت الذي كانت فيه قوات النظام تتلقى هزيمة كبيرة هناك، ومن المستغرب أن يجد مقاتلو تلك الكتائب عزيمة للقتال وهم في خضم الجنس والمخدرات. أما كونها أنثى، وليس من المعتاد أو الجائز شرعا في عرف الجماعات المتطرفة أن تعقد الإمارة لأنثى، فلعله اتهام نادر الشجاعة لا يقدر عليه سوى هذا الإعلام ومصدقيه أو مروّجي أكاذيبه. لكن ما يلفت الانتباه حقا وجود انتهاكات حقيقية قامت بها الجماعات المتطرفة في المناطق المحررة، وهي كافية ليستثمرها الإعلام الموالي، بخاصة مع وجود تحرك مضاد من ثائري تلك المناطق إزاء الانتهاكات والتجاوزات. على سبيل المثال قدمت تلك الانتهاكات المادة الصحافية اللازمة لقسم من الإعلام الغربي، الذي ركز عليها بدوره لتصوير الثورة السورية برمتها كثورة متطرفين، وبخاصة لتبرئة ذمة الغرب إزاء ضحايا النظام.

غير أن المقارنة الأخيرة تبدو جائرة، فلا مجال حقاً لمقارنة انتقائية الإعلام الغربي بكذب إعلام النظام وفبركاته. ثم إن التقاط تجاوزات المتطرفين من قبل الأخير ستعني فيما تعنيه اهتماما بالمدنيين من ضحاياهم، وهو أمر لم يعتد عليه الإعلام الموالي، وجل ما يتمناه هو أن تزداد الانتهاكات الفعلية، وأن يكمل المتطرفون التنكيل الذي بدأه النظام. سيكون من التجني أيضا أن نحاسب على عمر الطفلة الذي لا يؤهلها لأكثر من اللهو، وأن نعدّ عمرها سقطة إعلامية أخرى، فمن المرجح أن يكون عمر الطفولة مقصوداً هنا، لأن الرسالة التي تود القناة إيصالها إلى جمهور الموالاة هي: ينبغي استباحة الطرف الآخر، وعدم التفريق بين طفل وراشد، فها هي نماذج طفولتهم: حمزة الخطيب الذي كان ينوي مهاجمة مساكن الضباط واغتصاب نسائهم، وسارة العلاو أميرة جبهة النصرة التي لا تتورع عن مختلف أنواع الموبقات.

كان هتلر يأنف من أعدائه ويصفهم دائماً بما «دون البشر»، وفي بداية الثورة شبه رأس النظام المتظاهرين بالجراثيم؛ هذا التوصيف العمومي وأمثاله لا يكفي لتصنيع صورة العدو أمام جمهور الموالاة، فكان ينبغي للإعلام أن يكمل المهمة باختراع صندوق أسود لجمهور الثورة؛ صندوق مليء بالأعاجيب التي تجعل منهم بشراً غير أسوياء في أحسن الأحوال. لنتذكر هنا دعاية الإعلام ذاته طيلة عقود ضد الصهيونية، والتي عززت لدى قسم من الأجيال السابقة فكرة أن اليهود مختلفون عن صنف البشر حتى على صعيد الفيزيك. الأمر ذاته يتكرر اليوم، إنما إزاء قسم آخر من السوريين، وبحيث يبدو المعارض كائنا غريبا عن بني البشر، هكذا لكونه معارضا فقط، ولأنه من الغرابة جدا فهو يحتمل بلا شك أن يفك الخيال شيفرته، وأن تتوالد عنه تلك القصص بصرف النظر عن صدقيتها. المغزى النهائي هنا هو أن هذا الصنف من الكائنات يستحق الإبادة، بعد أن تم نفيه تماما من صنف البشر.

ولأن النظام لا يهمل في المقابل إظهار وجهه الحداثي المزعوم، فالمسألة كما يروّجها هي: نحن لنا الجنس النظيف الراقي، ولأولئك الهمج الجنسُ القذر. ولا بد أن تنعكس المتوالية على الأطفال القادمين، لذا ليس من شأن أولئك الهمج إلا الإتيان بأطفال على شاكلة الجنس الشائع بينهم. وتعزيز الانقسام بين نحن وهُم يكتسب أهمية أكبر كلما تراجع النظام، فعليه يعول في حشد الأنصار المترددين أو غير المقاتلين. لذا قد لا يكون انتهاك طفولة سارة علاو على الشاشة الأخير من نوعه، ومن المرجح أن تعجز المخيلة عن توقع الأسوأ القادم. من جهتنا؛ لكي لا نذهب مذهب الإعلام نفسه سنفترض أن قسماً من جمهور الموالاة لن يصدّق ما يراه على الشاشة إن حاكمه بالعقل والمنطق، لكننا لا نعرف كيف يتلقى ذلك على صعيد الغرائز؟

السرقة الموصوفة للثورة السورية

سلام كواكبي

على هامش القصف والتشريد والتدمير والقتل اليومي الذي يصيب المدنيين في انحاء عدة من سوريا، والذى تقوم به قوات عسكرية وشبه عسكرية سعيا وراء الاحتفاظ بالسلطة وتدمير ما تبقى من نسيج مجتمعي وتوافق وطني، تشتعل جبهات عدة بعيدا عن أهداف الشعب السوري التي كانت حجر الأساس في تحفيزه على التظاهر وكسر عقدة الخوف والمطالبة بحقوقه الأساسية التي ظل محروما منها عقودا خمسة.

فمن جهة، تصطدم مجموعة مسلحة «دينية» هجينة المنبت العقائدي وغير واضحة الهوية الوطنية، مع مجموعة مسلحة كردية الهوية تحاول السيطرة على الشارع الكردي وترهبه بقوة السلاح محتفظة بشبكة علاقات معقدة ومتناقضة مع قوى الثورة ومع النظام القائم. وبالطبع، فالمدنيون هم الضحايا ولا أحد، حتى إشعار آخر، يأخذ في الاعتبار هذا المكون البشري في المقتلة السورية بكافة أبعادها.

ومن جهة أخرى، تسيطر نفس المجموعة «الدينية» أو فروعها، على بعض المدن والبلدات التى خرجت عن سطوة النظام محاولة فرض قواعدها التشريعية المستمدة من قراءة منقوصة ومغلوطة للنصوص الشرعية. وتسعى من خلال ذلك لخلق بؤر سيطرة سياسية ومجتمعية بعيدة لسنوات ضوئية عن غايات وأهداف قوى الثورة السورية. أضف إلى ذلك، فإن «شجاعة» هذه المجموعة تتجسد في الاعتداءات المتلاحقة على المدنيين أو اعتقال المكون المدني في المجالس المحلية المنتخبة أو في تجريد قوى الجيش الحر من اسلحتها واخضاعها. أما مواجهة السلطة، فهي مهمة ليست من أولوياتها، فعلى المكون المدني الديمقراطي وقوى الجيش الحر أن تقوم بهذه المهمة، لتأتي قوى الظلام والظلم لتأخذ القيادة باسم ما تجهل.

في هذه الأثناء، يدفع الشعب السوري بكافة مكوناته الثمن البشري الأعلى ويبحث عن بصيص أمل فى قوى المعارضة السياسية التي ما زال تخبطها هو عنوان المرحلة. فمن مكونات تقليدية هلامية الموقف والتصريح والفعل تبحث عن استرجاع دور ما اعتقدت لوهلة بأنها امتلكته فى ماضيها.

فوضى السلاح و «الهيئات الشرعية»

الثورة السورية من العسكرة إلى المقاومة

تبدأ قضية السوريين في ملحمتهم الثورية من الحراك الاحتجاجي السلمي، الذي اندلع في الخامس عشر من آذار/ مارس ٢٠١١، وتكشف عن ثورة شعبية فريدة، قل نظيرها في التاريخ الحديث، واجهها النظام الأسدي بالقمع والعنف المفرط منذ يومها الأول، ومع ذلك استمر المحتجون السلميون أشهراً عديدة، قدموا خلالها تضحيات كبيرة في الأرواح والممتلكات والأرزاق.

ولم يكن من الممكن أن يستمر الثائر السوري في التظاهر فاتحا صدره العاري في مواجهة رصاص قوات النظام العسكرية والأمنية، أو أن يسلم رأسه وجسده لسيوف وسكاكين الشبيحة، أو أن يستقبل المتظاهرون بمختلف انتماءاتهم وتكويناتهم وثقافاتهم قذائف الدبابات وصواريخ الطائرات وبراميلها المتفجرة في صفوف طويلة، تلبس الأبيض، وترفع أغصان الزيتون بيد، وتطير الحمام الأبيض باليد الأخرى.

ولعل التحول الأول على مسار الثورة، طرأ نتيجة اضطرار قسم من شبابها، الذين شاركوا بشكل أو بآخر في حركة الاحتجاج العام، الذي شمل معظم المناطق السورية، إلى حمل السلاح، ليدخلوا في حرب غير متكافئة مع النظام الأسدي بعد إعلانه الحرب على المتظاهرين السلميين وعلى حاضنتهم الاجتماعية، وراح يخوض حربا شاملة مدمرة ضد غالبية السوريين ومناطق سكناهم، الأمر الذي أفضى إلى تراجع المظاهر المدنية السلمية التي أسست للثورة السورية، حين كان المتظاهرون يوزعون التمر على الجنود، ويحملون الورود وأغصان الزيتون في مواجهة رصاص قوى الأمن والشبيحة.

ولعل صور اللافتات التي كانت تجمع بين الهلال والصليب، وتساوي ما بين السني والعلوي والدرزي والإسماعيلي، وبين العربي والتركماني والكردي، مازالت ماثلة للأذهان، وتختزنها ذاكرة الثورة. وكلنا يذكر شعار «واحد واحد واحد.. الشعب السوري واحد»، الذي صدحت به حناجر المحتجين في معظم المناطق الثائرة. لكن التحول في مسار الثورة استحال إلى حرب حقيقية، أزاحت المظاهر السلمية لتظهر مشاعر الكراهية والانقسام، وصعدت مظاهر العسكرة من خلال تسلح مجموعات أهلية، وبخاصة في الريف السوري، حيث أن عائلات وقرى كثيرة جندت شبابها ورجالها من أجل الدفاع عن حياتهم وأماكن سكناهم، لكنها أدخلت أيضا نفسا من الكراهية وروحية الانتقام من الآخر، وراحت المجموعات العسكرية غير المنظمة تبحث عن موارد تسليحها وعيشها بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة، خصوصا مع انعزال معظم الضباط الذين انشقوا عن الجيش النظامي وآثروا اللجوء إلى تركيا والأردن.

ولعل الدعم الخارجي، المنحاز وغير المنتظم، الذي تلقته المجموعات والفصائل المسلحة، أسهم في تعدد ولاءاتها وتناثرها، وأثار ريبة سوريين كثر من الأجندات التي تهدف إليها الدول الداعمة، وعمل على إشاعة فوضى السلاح والتسلح، وإطلاق اللحى والذقون.

ربما، وبالنظر إلى خصوصيات ما واجهته - وما زالت - تواجهه الثورة السورية، كان لا بد من العسكرة والتسلح غير المنتظم، بوصفهما من مظاهر رد الفعل الأولية والطبيعية على جرائم وهمجية النظام الأسدي، لكنها مع الأسف - لم تتحول إلى فعل مقاومة منظمة ضد استباحة النظام للمدن والمناطق والقرى السورية، بالرغم من أن خصوصية الثورة السورية وفرادتها، تستلزم مقاومة منظمة، متعددة المظاهر والفعاليات، بخاصة وأن سوريا اليوم، تخضع لاحتلال مركب، احتلال داخلي ممثلا بالنظام الأسدي الذي احتل البلد منذ أربعة عقود، واحتلال خارجي يجسده العسكر والخبراء الإيرانيون وميليشيات حزب الله وبعض الميليشيات العراقية وسوى ذلك، وبالتالي، ليس صدفة أن توصف المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر، بـ«المناطق المحررة»، والمناطق التي يسيطر النظام السيطرة عليها بـ«المناطق المغتصبة»، ذلك أن ضباطا من الجيش العقائدي، راحوا يصرحون لبعض وسائل الإعلام، بأنهم يعملون على الأرض كقوة احتلال وليس كقوة أمنية، وأنهم يعرفون تماما بأنهم باتوا قوة احتلال في نظر سكان المناطق السورية التي يجتاحونها، وعليه، فإن الثورة السورية تواجه نظاما، يعتبر نفسه قوة احتلال، واستدعى قوات احتلال أجنبية، كي تساعده وتخوض المعارك معه على الأرض، وهي تتصرف على هذا الأساس، وبالتالي، من المشروع أن يقاوم السوري الاحتلال حتى يتحرر وينال حريته، في اقتران مشروع بين الحرية والتحرر.

وفيما يستمر المدنيون السوريون في فعل مقاومتهم، تبدو معظم الفصائل المسلحة بعيدة كل البعد عن فعل المقاومة، بمختلف مظاهرها، ولعل العسكرة المنفلتة من رباطها وعقالها، أنتجت مظاهر و«هيئات شرعية» و«إمارات»، بعيدة كل البعد عن أهداف الثورة السورية ومطالب ناسها، فالناس في الثورة أحسوا بأنهم أحياء، حين قرروا الخروج من بيوتهم والنزول إلى الساحات والشوارع للإحتجاج على الاستبداد المقيم منذ أكثر من أربعة عقود، خرجوا طلبا للحرية واسترجاع الكرامة، ولوضع حد لليأس والذل والخنوع، وتحملوا لأجل ذلك كل أنواع القذائف والقنابل والرصاص التي مازالت تنهمر عليهم، وتخطف أرواحهم.

لقد شعر الثائرون السوريون بأن حياتهم أضحت ذات معنى في الثورة، وأن كل فرد فيهم يمتلك ذاتا، شعر لأول مرة في حياته بقيمتها في ميدان التظاهر والاحتجاج، فقرروا جميعا عدم التراجع أمام إمعان النظام في القتل والمجازر، بل وأظهروا قدرة لا توصف على التحمل خلال أكثر من عامين ونصف من عمر الثورة، بالرغم من كل أنواع القصف والدمار الذي لحق بهم وبأماكن سكناهم، وبالتالي لن يقبل السوريون بحكم «الهيئات الشرعية»، التي منحت نفسها شرعية مفقودة، ومشكوك بها ومطعون فيها، كونها جاءت من أمراء العسكرة وتوابعها، وهي تنتمي إلى مجموعات ليست مفجرة للثورة، ولا قادتها في أي يوم من الأيام، بل استغلت فراغ القوة الحاصل بعد انحسار سلطة النظام الفاقد الشرعية مثلها، كي تحتل الفضاء العام وتصادر الحرية التي خرج من أجلها الثوار السوريون، وقد تحولت هذه المجموعات المسلحة إلى سلطة استبداد جديدة، حاولت إشغال مكان سلطة الاستبداد القديمة، وراحت تقوم بأفعال لا تليق بثورة السوريين، حتى باتت تعيث فسادا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وذلك بدلا من ان تنخرط في حركة المقاومة الشعبية وتكون عونا لها.

وبالرغم من كل ذلك فإن قوى الثورة ستظل تصارع من أجل تحقيق آمال الشعب السوري في نيل الحرية والتحرر، والوصول إلى دولة مدنية تعددية، تنهض على مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، لذلك من الصعب اختصار الثورة السورية بالعسكرة، ذلك أن العسكرة تعني خضوع كل شيء للبندقية، وتفضي إلى نشوء أمراء الحرب وتجارها، فيما المقاومة تنهض على إخضاع السلاح لحسابات سياسية ومصالح وطنية عليا، وتحقق انتماء سياسيا وعسكريا للوطن وناسه. وإن كان ثمة فعل ضروري ومطلوب من المجاميع المسلحة، فهو الانخراط في صف الثورة، والمشاركة في المقاومة بشكل موحد ومنظم، بغية الوصول إلى سوريا الجديدة، والعمل على الحفاظ على صورة سوريا التاريخية، باختلافاتها وتنوعاتها ومدنيتها، ذلك أن التاريخ اليوم - يسطره الفاعلون في حدث الثورة، ولن يتوقف إلا عند بلوغها الهدف، المتمثل في تحقيق تحول تاريخي نحو سوريا الجديدة، ولن يتحقق هذا التحول إلا عبر صراع مديد، وبالتالي فإن أعداء الثورة يلتقون اليوم - دون أن يعلموا - مع أنصارها في تحقيق هدفها المنشود.

تتمة: السرقة الموصوفة للثورة السورية

سلام كواكبي

إلى مكونات عقائدية تعارض كل توافق على خط سياسي موحد يصل بهذه الثورة إلى شاطئ الأمان، وذلك بالتوافق مع عقيدة ترسخت في ذهنية زعيمها الأبدي والتي لا تقبل أي تطوير أو نقاش، إلى جماعة دينية تتسم بالاعتدال حتى يثبت العكس، فقدت شرعيتها المجتمعية في زمن ماض وتبحث عن استرجاعها بكل السبل معتمدة على براغماتية سياسية مقلقة، إلى جماعات مستقلة تنظر إلى سوريتها بمعزل عن الواقع مُسقطة عليها نظريات مثالية تستند إلى قراءات نخبوية.... إلخ. وفي هذه المعمعة السياسية، يحاول ائتلاف وطني أن يجمع الأضداد معانيا من «صبيانية» بعض أعضائه، والأمراض النفسية لآخرين، أو الارتباطات الخارجية أو المصالح الشخصية، والتي هي ليست بالضرورة في تعارض مع أهداف الثورة القائمة ولكنها بالتأكيد مضرة للتوافق والاتفاق.

في هذا الضباب النتن المسيطر على أجواء هذا الوطن الضحية، تمتد أذرع الجماعات المسلحة المرتدة عن أي دين، لأن نعتها بالتشدد الديني فقط لفيه دفاع غير مقصود عما تحمله من أجندات غريبة عن المجتمع السوري وعن عقائده المتسامحة والمنفتحة، والتي لا تحتاج في نضجها وتطورها لجهلاء القرن الواحد والعشرين الذين تربوا في أقبية متعددة المشارب والذين استخدموا من قبل أنظمة عدة حينما اشتدت الحاجة لهم في وقت من الأوقات.

تتكاتف جهود اولئك مع جهود النظام في السعي إلى اسكات الصوت الحر. فليس من المستغرب أن تتم ملاحقة رموز الحراك المدني في مناطق سيطرة النظام، بالتوافق مع سعي هذه المجموعات المرتدة إلى اسكات كل صوت يختلف عنها أو ينتقد خطواتها التدميرية للمجتمع السوري. وليس من المستغرب أنها تبتعد شيئا فشيئا عن مؤازرة المقاومة المدنية والعسكرية، وتعقد الصفقات المشبوهة نفطيا وقمحيا.

تتطور الأمور في اتجاه خطير ومقلق، رغم أن هذا كان متوقعا بالاستناد إلى معايير التحليل المنطقي لتفاقم المقتلة السورية وسعي النظام لتنفيذ سيناريو «إما أنا أو الطوفان»، وعجز ما يسمى بالمجتمع الدولي عن إيقاف حمام الدم المتدفق من شرايين السوريين، وضعف المسئولية الوطنية لدى بعض المعارضة السورية مقابل تفاقم العقدة «الأنوية» المتقيحة، وتطور الخطاب الجاهلي المعتمد على مفاهيم مشوهة للدين الإسلامي والمستند إلى مرجعيات لا ناقة لها ولا جمل في العلم الديني.

السوريون قلقون من السرقة الموصوفة الجارية أمامهم لثورتهم بالتعاون بين الجاني الأول وتفرعاته.

الشِّعر والبعث والثورة

علي جازو

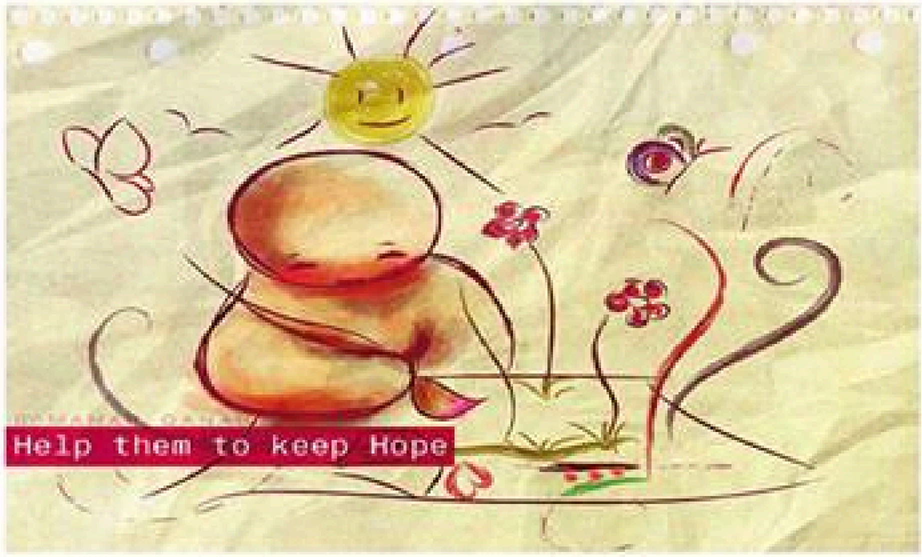

تبقى علاقة الشعر بالسياسة ملتبسة ومحل جدل قديم. يصنع السياسي واقعاً بفعل مادي مباشر، غالبا ما يتخذ طرق العنف والإكراه. كلا السياسة والشعر سلطة. غير أن المكان الذي تأتي منه سلطة الشعر يكاد لا يشبه في شيء مكان سلطة السياسة. ثمة جفاء بين العملين ونفور وشيء يشبه الرفض والتعالي. إن إعادة السؤال حول هذه العلاقة ومدى بقائها في ركود معلق باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى.

لم يكن للشاعر السوري، حسب الفهم البعثي للشعر، دور سوى توعية الجماهير وتعزيز حسّها القومي وتمتين روابطها مع ماضي الأمة. يُقاس الشعر بمقياس العموم غير المحدد، يتحول إلى شعار، وإلى حضور مجرد عن زمنه وظرفه. لا تحديد لمكان عيش الشاعر، ولا اختياره الفردي الحر. الحاجة إلى الشعر هنا هي الحاجة إلى التحريض والحشد. عمل الشاعر أقرب إلى عمل قائد عسكري، ووسيلته في ذلك هي اللغة. ثمة جماهير لا تعرف أو هي قليلة المعرفة، كأنها بلا لغة وعلى الشاعر أن يلقمها الكلمات النافعة والمرشدة والسديدة.

الجماهير إذن ليست سوى حشود بلا وعي وما ينقصها قبل أي شيء آخر هو التماؤها القومي، يحل النسب القديم محل الولادة الجديدة. فالأخيرة تقاس بماضيها الأصيل وعليها تكراره وحفظه كما كان. ثمة نموذج كامل، ومهمة الشاعر ترديد صوته ونشره. الشاعر ناقل رسالة وليس كاتبها. هناك كمال بلا نقص، ومهمة الشاعر استعادته. هذه رسالة الشعر وهذا دوره. لا مكان للحاضر هنا. لا مكان لحدث جديد وفكر آخر وخيال مختلف. وكل ما يجري في الحاضر بلا قيمة. الزمن الحاضر زمن فارغ، إنه حيز للاستعادة وملتقى للصدى. فهو بلا صوت يخصه، وما يميزه ويجعل له قيمة أن يكون بلا صوت يعكس الحاضر. الجماهير بلا خبرة وبلا وعي، إنها ضعيفة وجاهلة وما على الشاعر سوى إرشادها والأخذ بيدها. الشاعر عين تعرف كل شيء وترى كل شيء وها هي تقود العميان إلى المكان الآمن. هكذا نموذج لفهم الشعر ونشره يماثل نموذج الديكتاتور البطل والفريد. ثمة قائد تحمل كل المهمات، وما على الآخرين سوى السير خلفه وتكرار خطاباته. قيمة الشعر إذن في "التربية" السياسية وفي قوة ومتانة دوره القومي.

لا شيء يمكن أن يدرس في إطار الجمال الفني والتذوق الأدبي، هما تحصيل حاصل وقد ارتقيا من قبل إلى كمال وامتلاء خالصين. هذه سياسة تصلح لأحزاب ولا تصلح للشعر، بل هي تفسد الشعر وتجعل منه سياسة دولة لا صوت فردي فيها، وما يميز أي نظام استبدادي يكاد يتمحور حول هكذا دور: إلغاء الأفراد كأفراد، وتحويلهم إلى أرقام. يأخذ الشاعر في دولة البعث مكانة قبل شعره وقبل شخصه. ثم يحول الأثنين إلى وظيفة محضة. هكذا يمكن صناعة الآلات ويمكن تحويل الخيال إلى آلة. لا سير فردية لترى وتحس وتختبر حياتها من خلال كتابة القصائد وقراءتها. فالأخيرة مكان مجرد، وثمة عمل كبير وعظيم يتم داخله، والواجب يقضي إلى الاستمرار وفق هكذا نهج إلى لانهاية. لن يكون للصمت مكان ولا للحيرة دور ولا للقلق أثر ولا للنقص نبر.

الكمال لا يعترف بنقص وتزعجه الحيرة. الكمال سيّدُ ومن هم خارج هكذا سيادة جهلة وضعفاء. الصمت يحمل على معنى الهشاشة والتردد، والحيرة منبوذة ومكروهة والقلق سمة الضعفاء. على الشاعر أن يرفع صوته الذي هو صوت الجميع ولغاية الجميع. سيكون مفيدا للشعر أن يعود إلى نماذج محددة من التاريخ، نماذج البطولة الخرافية والقائد العظيم. على هذا النحو يتم اختيار كتب الدراسة الأدبية ووضع مناهج التعليم. ليس غريبا أن نجد داخل هذا الشعر نكرانا للحياة. ستقوم المدارس والجامعات على تأصيل هذه النماذج وشرحها وتوظيفها خدمة للسياسة التي يناسبها الخطاب المجرد والغاية البعيدة. وسيتجاوز الأمر الأدب إلى الحياة الجامعية كلها. تمتلئ سوريا بمئات المراكز الثقافية البعثية، فيما شعراؤها ينشرون قصائدها خارجها. كأن تلك المراكز كانت في أرض أخرى كما كان فهم الشعر في زمن آخر. ليس للسوري شعر مكانه حيث يعيش ومحل عمله حيث يختلط ويتخبر مادة الحياة الخام. ليس له مدينة ولا نبرة خاصة. ثمة تاريخ مجيد ينبغي أن يستعاد على جناح الشعر ولا شيء آخر. يأتي شعر البعث من فرض الإرادة، لا من اكتشافها. الإرادة معروفة سلفا، وما على الشاعر سوى بثها.

لعل ثورة الشعر في مكان آخر، لكن أثرها يجول في المخيلة والشعور والتأثر. يأتي الشعر من مكان غريب، لكن غرابته هذه هي التي تخلق أثراً في واقع ملموس. كلما ابتعد الشعر عما يتشابه ويتماثل كلما كان أقرب إلى صوت الإنسان، ذاك الفرد الذي يمكن أن يعثر على كلمته وسط الخراب وداخل أضيق الأماكن وأتعسها. شعر مع الثورة هو شعر لأجل غايتها الجوهرية، حرية الفرد قبل مكانة الأمة. فالأول هو الأصل وهو الأساس. إذا كان من داع لقول بديهة كانت مهمة البعث العمل على خنقها طوال نصف قرن.

ما نوع الألم "تحت سماء حلب"؟

ملاذ الزعبي

"متل ما انا خايف عليها أكيد في كتيرين خايفين عليها ورح يحاربوا مشانها، وعندي أمل بها الأشخاص مع انون قليلين كتير". بهذه الجمل التي تمزج الخوف من المستقبل والأمل الكبير به، يختتم الجندي المنشق عن الجيش السوري أحمد الابراهيم كلامه، أمام كاميرا المخرج الشاب عروة مقداد في فيلم "تحت سماء حلب" الذي بثته قناة "العربية" على شاشتها مؤخراً.

في فيلمه الوثائقي الثاني، عقب "بعدنا طيبين"، اختار مقداد (٢٨ عاما) حلب مرة أخرى مسرحا لتصوير أحداث يغيب معظمها عن وسائل الإعلام العربية والعالمية، ولنقل جوانب إنسانية، قلما تجد طريقها إلى الشاشات الصغيرة منها والفضية.

يصور لنا مقداد على مدى ٢٦ دقيقة تقريبا، ثلاث شخصيات رئيسية، تتنقل بينها كاميرا المخرج بالتناوب، وهم صلاح العلي الطالب في كلية الهندسة المعمارية في سنته قبل الأخيرة والمقاتل في لواء التوحيد، أحد أبرز القوى العسكرية المناهضة للنظام السوري في حلب، وأحمد الابراهيم المنشق عن جيش النظام السوري والمنضم لاحقا إلى لواء التوحيد، ورأفت الرفاعي وهو إعلامي مستقل.

يجيب أبطال الفيلم الثلاثة عن أسئلة متلاحقة يطرحها عليهم المخرج عن الثورة والعسكرة والطائفية ومستقبل البلاد، لكن كاميرا المخرج الشاب تنقل أيضا جانبا إنسانيا آخر لشخصيات فيلمه بمعزل عن الثورة، نراهم يعدون طعاما متواضعا ويتناولونه، ينشغلون بعملهم اليومي، أو يتبادلون مع أصدقاء حديثا عن ذكريات الطفولة، ويجيبون على أسئلة عن الأنثى والحب.

بالإضافة إلى هؤلاء، يتبادل المخرج أطراف حديث قصير مع مقاتل لا نرى وجهه، ويكتفي مقداد ب"كلوز أب" على قبضة بندقيته وبزته العسكرية، كونهما موضوع الحديث، في حل إخراجي ذكي ولافت.

تهتز كاميرا مقداد أحياناً، كواقع المدينة المتأرجح، فالموت قد يأتي في أي لحظة، وتحديدا من السماء، سوف أن سقطت قذيفة على طابق علوي في البناء الذي كانت تتم فيه عملية التصوير، والصورة تتكلم: الشظايا في كل مكان والغبار يغطي كل شي، فيما ينقل مشهد آخر مليء بالقسوة، حالة الهلع والفوضى بعيد قصف من الطيران الحربي، والجرحى الذين يتم نقلهم إلى مستشفى ميداني في سيارة نقل مدنية بغياب الحد الأدنى من الشروط الصحية المطلوبة في هكذا حالات.

لكن حضور الأنثى في الفيلم يقتصر على أسئلة عن غيابها، لم نشاهد المرأة السورية في فيلم مقداد، سواء تعمد الأخير ذلك أم لم يتعمد. لم نسمعها تتحدث هي أيضا عن آمالها وآلامها، وعن رؤيتها ودورها في سوريا المستقبل، ألا تعيش المرأة السورية تحت سماء حلب أيضاً؟

العمل الذي صوره مخرجه في آذار/مارس الماضي وتكفل شخصياً بإنتاجه وبعمليات المونتاج، ومن دون الحصول على أي تمويل قبل أن تشتريه العربية، يبدو مشغولا بأناة أعدأ من الكثير من الأفلام الوثائقية المسلوقة التي أنتجت خلال الثورة السورية، والتي ارتبطت في كثير من الأحيان بحاجة الجهات المنتجة إلى أعمال سريعة بغية العرض والتسويق أو لضمان دوران عجلة التمويل مجدداً.

أنهى مقداد فيلمه الثالث الذي يحمل عنواناً مبدئياً هو "على الطريق" ويتناول مجموعة من الشباب السوريين الذين يعزفون الموسيقى في شوارع العاصمة اللبنانية بيروت، بينما بدأ يحضر لفيلم جديد عن الاحتكاك السوري الدائم بالموت.

بيروت.. السورية

راشد عيسى

يأتي الناس إلى بيروت لألف سبب وسبب، ولو أن محمود درويش اكتفى بأسباب خاصة، "نأتي إلى بيروت كي نأتي إلى بيروت". لكن لم يكن في الحسبان أن يأتي السوريون إليها نازحين، أن تكون بيروت شاهداً على ضياعهم وتشردهم بعدما كانت حديقتهم الخلفية الأليفة. هكذا وجد المثقفون والإعلاميون السوريون أنفسهم بين بيروتين اثنتين، واحدة في المخيلة، في الذاكرة، وأخرى على الأرض لا ندري كم تشبه تلك.

الشاعر علي جازو، بعد أشهر قليلة من الإقامة في لبنان، انحاز إلى بيروت الأولى "بيروت المتخيلة أجمل من بيروت الحقيقية"، معتبراً أن "الأخيرة مكان للهرب، للتعثر، والإعاقة". ويتأمل جازو، القادم من عامودا في أقصى الشمال السوري، متاهة بيروت، "من هو خارج بيروت يريد أن يدخلها، ومن هو بداخلها يريد أن يتركها. إنها أشبه بدوامة بالنسبة إلي، مع ذلك هي أوسع من أن تقال بكلمة واحدة. من يدري، ربما دون أن نعلم، ندفع ثمن خيالنا إزاء المدن وإزاء أنفسنا".

الناشر عماد حورية، المعتقل مرتين في سجون النظام أثناء الثورة السورية، لا يرى نفسه نازحاً في بيروت. قال، "أنا لم أنزح، بل خيرت بين أن أهرب أو أن أموت". بيروت الأولى بالنسبة إليه هي بيروت المقاومة لإسرائيل فيما الثانية مقاومة للجوع. من الواضح أن ما يقوله حورية ليس في مديح المقاومة، قدر ما هو تهكم من تحولات المدينة "لم أعرف بيروت من الشعر أو من الأغاني و المخيلة، عرفت بيروت بالمعايشة خلال الثمانينات. نعم هكذا عرفت بيروت من خلال المقاومة الوطنية اللبنانية. بيروت خليل حاوي، محسن ابراهيم، مهدي عامل، الياس خوري، حسين مروة، مارسيل خليفة و زياد الرحباني. عرفت الوجه الحقيقي لبيروت المقاوم. بيروت التي أعرفها كانت ضد عدو يسمى إسرائيل بشكل حقيقي، هكذا كنت أعرف بيروت. أما اليوم فأنا أعاصر بيروت المقاومة للجوع، وانقطاع الكهرباء، وأقساط مدارس الأطفال".

هي إذاً مدينة التناقضات، تلك التي تتجاور فيها الأشياء المتصارعة جنباً إلى جنب من دون خجل. وهذه صورة من صور بيروت كما تراها حنان قصاب حسن (أستاذة مسرح)، "أنا أحب بيروت، أحب تناقضاتها حيث تتجاور الأبنية الأكثر حداثة مع المنازل المهدمة التي ما زالت تحمل آثار الحرب، وحيث تنتقل بدقائق من عجقة السير وأصوات الزمامير وبائعي الخضرة في طريق الجديدة إلى الطرقات النظيفة المرصوفة والمحلات الغالية في وسط المدينة أو في فردان، وحيث تنتقل العين بلمحة بصر من شرفات بيوت الأشرفية العريقة وأدراج الجميزة الملونة وجدران مار مخايل المرسومة إلى محلات تصليح السيارات وبيع الأدوات الصحية".

لا ترى قصاب حسن فارقاً يذكر بين بيروت التي في الذاكرة وبيروت الواقع، إنها مدينتها كما تروي، "كنت وما زلت أعجب لهذه المدينة الساحلية التي تمتلك كل هذا البحر لكنها تدير ظهرها له حتى لتكاد تنسى وجوده. والتي رغم خروجها من الحرب ما زالت أحياؤها تتبارى يوميا بتبادل المفرقعات والألعاب النارية فيما يشبه المعركة. لم أشعر يوما بالغربة في بيروت، ولا أشعر بها اليوم. فهي مدينة تستطيع تلمس نبضها بسهولة والاحساس بإيقاعها المتميز. ولأنها مدينة تستطيع السير فيها على قدميك والجلوس في مقاهيها لتلتقي بكل الذين تعرفهم. هذا وحده كاف ليزيل شعور الغربة عنك". هكذا يصبح بديهيا أن تهمل قصاب حسن سيرة النزوح في سؤالنا حول ما غيره نزوح السوريين في انطباعهم عن المدينة. فهي لا تلبث أن تستدرك، "ثم إنني لست نازحة إلى بيروت، كل ما هنالك أن فترة إقامتي فيها صارت أطول من العادة".

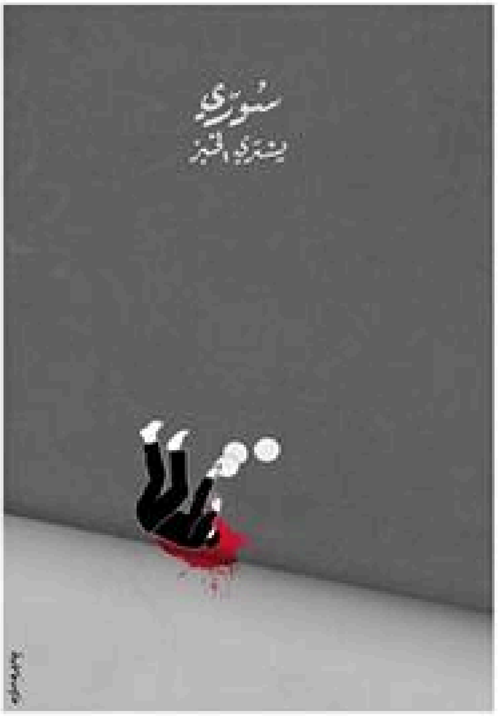

إيمان سعيد (كاتبة سيناريو تلفزيوني) ترى بيروت في سياق "نزوح" متكرر عن أكثر من مدينة عربية "لبيروت في خاطري أكثر من حكاية، هي مدينة لسحر الحرية الوحيد في المنطقة، مدينة منفلتة من مفهوم الرقابة والتحريم، مقاد بصور كتاب وقصائد شعراء. هي حكاية بعض أقربائي الذين فقدتهم فيها زمن الحرب الأهلية".

وتروي سعيد، "الآن في تجربة نزوحي الثالثة بين المدن العربية، أحط الرحال في بيروت، لتتحول المدينة الحكاية إلى واقع، وبعيداً عن عين القصيدة التي كنت أرى منها بيروت، اكتشفت أنها مدينة تكره فقراءها، فلن تجد في كل بيروت مقهى شعبيا يستطيع أن يجلس فيه فقير. بيروت شاطئ من دون صيادين، أناسها لا يعرفون بعضهم إلا عبر نشرات الأخبار. لبنان، وكما أذكر أنني قرأت في صفحة صديقة لي على الفايسبوك، ليس البلد الذي سمعنا وقرأنا عنه. هذا بنك لبنان والمهجر. لكن مع ذلك لا يزال لهذه المدينة غواية من نوع ما حتى ونحن نتوسل الأمان فيها وبعض الحرية".

الروائية رشا عباس تحول وجهة السؤال، من سؤال حول الفارق بين بيروت المدينة التي في المخيلة، وبيروت النزوح إلى سؤال آخر "أظن أن السؤال في الأصل، وقبل أن نتحدث عن الطريقة التي نرى فيها بيروت الآن هو كيف نرى أنفسنا كسوريين في بيروت. فما دام موقف شارل الحلو موجود هنا، بما فيه من سيارات أجرة تنقلك إلى قلب دمشق في غضون ساعات، سيبقى من المستحيل على الكثيرين منا أن يصدقوا أنهم مقيمون هنا بالفعل وليسوا في مجرد زيارة ستنتهي بعد قليل لنعود إلى الديار". ثم تقارن رشا عباس بين بيروت التي وصلتها للتو، مبهورة بصورها الأولى المتدفقة، وبين ما سيلي من معضلات العيش اليومي، "أول الوصول إلى بيروت لا يشبه شهوراً أخرى من الإقامة. في البداية يلفتك كل شيء، الإعلانات الطرقية الملونة للبنوك والملابس والمشروبات وأنوار الطرقات، الغرافيتي. بعد ذلك تمر في أيامك من دون أن تشعر أنك الآن في مدينة أخرى إذ تعود مثقلاً بذات هموم الساكن في أي مدينة، تفاصيل المواصلات والسكن والحاجيات. في كل مرة تبتاع فيها غرضاً أساسيا وأثاثا للمنزل يصيبك الرعب، ولكن كم سأبقى هنا حقا؟ أنت مصر أنك في محطة مع حقائبك تنتظر حلا، استقرارا أو يوما يكون فيه بإمكانك أن تعود إلى الوطن".

الصحافية ضحى حسن قالت، "وقعت بغرام بيروت منذ أول زيارة لها، لكن شيئا فشيئا خف الانبهار. كانت آخر احتمال للعيش، لكنني اخترت بيروت لأنها أقرب إلى الشام، حتى لو لم يكن بالإمكان الذهاب إليها، ولأن معظم أصدقائي ومعارفي فيها. فذلك يشعرك بالألفة. تعرفت على أصدقاء لبنانيين، هؤلاء هم لبنان بالنسبة لي. أما المدينة فلم تعد مغرية لفضولية مثلي". وختمت، "لكن هناك أسبابا أخرى تدفعك بعيداً عن حب هذه المدينة، الطائفية والعنصرية والسرفيس اليومي المزعج، وكم الكره والحقد عند البعض ضد السوريين والفلسطينيين".

بيروت ليست واحدة من اثنتين فقط، إنها بيروت التي لا تحصى، فحسب زوارها تتنوع التسميات والصور التي تلتصق بهذه المدينة، من ست الدنيا، إلى درة الشرق، ومدينة العالم، وهي اليوم عند السوريين لا شك تكتسب أسماء أخرى لم تكن في الحسبان.

حكاية مواطن سوري في زمن الثورة

شمدين شمدين

من القامشلي إلى حمص مروراً بدير الزور والرقة وحلب، تتصارع الجماعات والنظام وكل من منطق الشرعية والأحقية بحكم الشعب، هذا الشعب الذي بات أشبه بجثث متحركة.

يدخل مصطفى السجن بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، ربما كانت لحيته الكثيفة أحد أسباب الشك به رغم كونه مسيحيا، بعد أحداث الثمانينات في حماة، كانت الاعتقالات والإعدامات في سوريا على أشدها، وكان مصطفى أحد الأشخاص قليلي الحظ الذين فوجئوا بالاتهامات الموجهة إليه. وفي داخل السجن المعتم وجد نفسه وجها لوجه مع ممثلي التيار المتهم بالانتماء إليه، مجموعة من الشبان الملتحين ينزوون على أنفسهم، يتلون الآيات ويبشرون بالجنان.

يوما بعد يوم أخذ الشبان الملتحون يوجهون غضبهم وحقدهم تجاه مصطفى، حيث وجدوه شخصا لا يشبههم، بل انتشرت في أوساطهم شائعة كونه ملحداً وكافراً ويجب التخلص منه. عانى مصطفى مرارة السجن وعذابه بشكل مضاعف، مرة على يد الدولة الظالمة ومرة أخرى على يد المجموعات المتحكمة بالسجن وأفكارها المتطرفة. فما كان منه إلا أن تقوقع على جسده منزويا داخل بطانية معتمة ليس فيها سوى ثقب صغير للتنفس ورؤية ما يجول في السجن، مستمرا في محنته وآلامه، هو الذي بحث عن الحرية وناضل في سبيلها وكانت سببا في وضعه المأساوي في سجن النظام.

اصطدم بالواقع المفجع الذي وجده في السجن، واقع العقلية المتعصبة الرافضة للآخر، فكانت روايته "القوقعة"، إحدى أجمل الروايات التي فضحت العقلية الديكتاتورية للحكم وأساليبها القمعية في التخلص من معارضيها، كما بينت العقلية المتخلفة للمتشددين الإسلاميين الذين يرفضون الحوار والقبول بالآخر وهم الذين يحاربون الطغيان.

ما أشبه الوضع في سوريا اليوم بما عاناه مصطفى في سجنه، لقد تحولت أغلب المدن السورية إلى ساحات لتصفية الحسابات بين المجموعات المسلحة المتناحرة في سبيل السيطرة وإخضاع الساكنين لإيديولوجيات متطرفة بعيدة عن العصر وبقوة السلاح.

من القامشلي إلى حمص مرورا بدير الزور والرقة وحلب، تتصارع الجماعات والنظام وكل من منطق الشرعية والأحقية بحكم الشعب، هذا الشعب الذي بات أشبه بجثث متحركة بعد أكثر من سنتين من المعاناة والألم والعوز الاقتصادي، باسم الثورة والتغيير وتسيير شؤون المناطق المحررة أقيمت المحاكم الشرعية والمحاكم الثورية ومحاكم الشعب لتقاضي وتحاسب من يخالفها الرأي، من فوهة الكلاشنكوف بات نشر الأفكار والإيديولوجيات والتبشير بالمستقبل الزاهر، المستقبل الذي سيفضي إلى مدن بلا سكان، وأطفال بلا أمهات، وأمهات بلا أزواج، تراب برائحة الدم وهواء برائحة السارين وماء عكر مليء بالعفن وحكايات الموت، التقوقع الذي يعانيه أغلبية السوريين، بات الحقيقة الواضحة والمتجسدة في ملايين الصرخات التي تطالب بحل سياسي، بات الإنسان العادي يبحث عن علبة دواء يسكن ألم طفله المصاب بالسرطان والحائر، إلى أين يأخذه في ظل انقطاع كل الطرق المؤدية إلى المدن الكبيرة؟

بات الإنسان السوري البسيط يحتار في تأمين رغيف الخبز بعد أن باتت الليرة السورية بلا قيمة وبات الدولار يتحكم في كل شيء، يا ترى هل فكر الأوروبيون حينما أفتوا بضرورة رفع الحظر على السلاح وإبقاء الحصار على دخول الغذاء والدواء؟ هل فكروا بملايين السوريين الجياع أو هل يعتقدون بأن الحصار الاقتصادي سوف يؤدي إلى سقوط النظام؟

لقد جرب الغرب كل هذا في العراق وبقي صدام عشر سنوات فيما مات أكثر من مليون عراقي من قلة الدواء والغذاء رغم وجود برنامج النفط مقابل الغذاء، في سوريا لا يوجد حتى هذا البرنامج.

ودائع "الأوفياء" للنظام تفقد قيمتها

سلام السعدي

في مطلع العام ٢٠١٢، تسارع انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، وازداد القلق من تدهور اقتصادي قد لا يمكن التعافي منه. إذ بات واضحا أن "الثورة" أو "الأزمة" وفقا للمعارضين والموالين، لن تشهد "نصرا" أو "نهاية" عما قريب، وما قد ينتهي بالفعل، هو أموال المودعين في المصارف العامة، ما لم يسارعوا إلى سحبها، أو لم تعوضهم الدولة عن تآكلها. الأخيرة انتظرت حتى اليوم لتناقش التعويض.

كان سعر صرف الليرة أمام الدولار قد باشر الانزلاق عن عتبة الـ ٧٠ ليرة. عندما راح وزراء السياسات الاقتصادية ومعاونوهم، يظهرون بصورة شبه يومية على التلفزيون السوري. قدموا في بداية الأمر مجموعة من التطمينات الأقرب إلى الخطب الرنانة عن قوة النظام واقتصاده، وموقع سوريا التاريخي، واستحالة الانهيار المالي والنقدي، الخ. ثم انتقلوا إلى خطاب "تخوين" من يسحب إيداعاته من المصارف العامة. ذلك أنه ينخرط، علم أم لم يعلم، بالمؤامرة والحصار الاقتصادي. بل وصل الأمر إلى تحفيز المودعين "الأوفياء" بهدايا رمزية، ونشر أسمائهم في الجرائد والصحف كأبطال حقيقيين. وبالفعل، حظي من أبقى مدخراته حبيسة المصارف العامة، تتآكل قيمتها يوميا، بترحيب ومساندة شعبية في أوساط الموالين للنظام، أما من تجرأ وسحب مدخراته المتواضعة، فصار منبوذا تلاحقه لعنة خيانة الوطن.

والحال أن النظام لم يكن، على عادته، وفيا لهؤلاء المودعين. فبعد أن صمت عامين ونصف العام عن الخسارة الفادحة التي لحقت بهم، طرح أخيرا تعويضا من باب رفع العتب.

التعويض الذي سربته مصادر متابعة للاجتماعات التي تجري في مصرف سورية المركزي، سوف يحدد بناءً على نسبة التضخم، وقدرة الخزينة العامة للدولة على تحمل تلك الخسائر. هكذا، أمكن تحديد نسبته بما لا يتجاوز ٤٠ في المئة من مبلغ الوديعة. وأشارت مصادر أخرى لصحف حكومية أن هناك نسبا محتملة أخرى، قد تكون ٢٠ أو ٣٠ في المئة، أو نسبة قريبة من النسبتين المذكورتين، في إشارة إلى إن الخزينة العامة للدولة ليس بمقدورها تحمل نسبة ٤٠ في المئة.

يبدو مفهوما أن يكون أحد محددات نسبة التعويض هي نسبة التضخم، لكن الغريب في الأمر أن يحدد المصرف المركزي نسبة التضخم بـ٣٨ في المئة، في حين بلغت، وفقا لبيانات جهة حكومية هي المكتب المركزي للإحصاء، نحو ٥٠ في المئة عن العام ٢٠١٢ فقط ، وتجاوزت منذ اندلاع الثورة وحتى اليوم ٢٥٠ في المئة.

طبعا، التعويض لن يشمل كل المودعين بالليرة السورية في المصارف العامة كافة، بل أولئك فقط، الذين يتمتعون بوفاء قل نظيره، وهم المودعون لدى المصارف العامة قبل اندلاع الثورة ولم يقوموا بسحب أموالهم أو استبدالها بالقطع الأجنبي، بمعنى أنها لن تشمل المودعين بعد اندلاع الثورة. هذا برغم أن أعدادا لا بأس بها، تأثرت بالدعاية الوطنية السائدة، وأودعت أموالها في المصارف الحكومية لـ"حماية الاقتصاد الوطني". تلقتها العمياء تلك، حجبت عنها حقيقة أن الاقتصاد المتعطش للسيولة، قد يبتلع أموالها، ويهوي إلى درك سحيق، من دون أن يرف للنظام جفن.

وكانت المصارف العامة، ومنذ نحو عام، قد رفعت أسعار الفائدة لديها على نحو بسيط لا يتناسب مع آمالها العريضة في تشجيع المودعين على عدم سحب ودائعهم واستقطاب ودائع جديدة. وبينما أبقت الفائدة على الحسابات الجارية معدومة، رفعت الفائدة على الودائع الآجلة من ٧ في المئة إلى ٩ في المئة. في حين حظيت الودائع التي تزيد عن ٢٠ مليون ليرة سورية ومدتها أكثر من سنة بمعدل فائدة بلغ ١١ في المئة.

لكن الارتفاع المحدود لأسعار الفائدة، لم يقوَ على مجابهة التضخم الجامح وفقدان السيطرة على سعر صرف الليرة. فازدادت السحوبات من قبل الأفراد والشركات والمصارف الخاصة، ما أثر بصورة بالغة على السيولة في المصارف الحكومية. وسجل المصرف العقاري انخفاضا حادا في سيولته، بوصولها إلى نسبة ٢٠ في المئة، وهو ما تطلب تحويل مليار ليرة من المصرف التجاري السوري كوديعة بفائدة منخفضة، لرفع مستوى السيولة إلى أكثر من ٣٠ في المئة، وهو الحد المطلوب قانونيا للسماح للمصارف بعمليات التسليف.

الغالبية العظمى من المودعين حالياً، هم من الفئات الوسطى الريفية والمدينية، ممن انطلت عليهم كذبة "الأمن والأمان". هؤلاء يدفعون اليوم فاتورة حرب النظام من مدخرات سنوات شقائهم. فيما نأت طبقة الأغنياء، التي لطالما تحالفت مع النظام، بأموالها عن جميع مصادر الخطر القائمة والمحتملة، وسحبت ودائعها مباشرة بعد اندلاع الثورة.

"الحراقات" تلوّث الثورة

عبير حيدر

لم يعد عمل الكثير من الجماعات المسلحة والكتائب الاسلامية، في مناطق الشمال والشمال الشرقي السوري، يقتصر على الوقوف بوجه النظام، وإنما انتشرت حالات كثيرة من النهب والسلب بقوة السلاح. هذه الأعمال غير المشروعة تتخطى اليوم موضوع "اللصوصية"، لتترك آثارا كارثية على المحيط البيئي والصحي لسكان تلك المناطق، وخصوصا بعد انتشار عمليات بسط السيطرة على آبار النفط وتكريره يدويا.

في دير الزور، القابعة تحت سيطرة المعارضة والكتائب المسلحة التابعة لها، تحول ريف المدينة الغني بالنفط إلى قبلة المجاهدين وأهالي بعض العشائر، الذين فرضوا وجودهم بالقوة. وهذا ما جعل ملكية آبار المدينة تحت رحمة تلك المجموعات والكتائب المسلحة، حيث تتم عمليات استخراج وتكرير النفط يدويا في تلك المناطق، في ظل عدم اكتراث بالعواقب الخطيرة للإشعاعات المتسربة عن استخدام "الحراقات". والأخيرة هي خزانات معدنية كبيرة تملأ بالنفط الخام ويتم إشعال النار تحتها، ومن ثم تتم عملية التكرير بواسطة الماء بتكاثف النفط المغلي مع بخار الماء، ويحوّل النفط المكرر إلى مشتقات عدة.

الآثار الجانبية لعمليات تكرير النفط البدائية لم تتأخر في الظهور لتنعكس على صحة سكان المنطقة، اذ بدأت تبرز في الآونة الأخيرة العديد من الأمراض بين الأهالي في عدة مناطق من محافظة دير الزور، وكثر الحديث عن انتشار الالتهابات الجلدية والسرطان الجلدي، ورصد عدة حالات من التشوهات الخلقية وعدد من حالات الإجهاض. وتعود هذه العوارض، وفقا لما ذكره أحد الأطباء الميدانيين، إلى الآثار الجانبية للغازات المنبعثة من حرق النفط، والتي تحتوي أول أوكسيد الكربون وثاني أوكسيد الكربون وثاني أوكسيد الكبريت فضلا عن أوكسيد النتروجين وكبريتيد الهيدروجين القاتل والكثير من المركبات الهيدروكربونية القاتلة.

كما أن النفط يحتوي عادةً على نسبة معينة من المواد المشعة، يؤدي التعرض المباشر والمستمر لها إلى انتشار الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية.

لكن تأثير هذه العمليات لم يعد يقتصر على الانسان، وإنما بدأ يصيب التوازن الحيوي للبيئة المحيطة بأكملها بالخلل، لم يسلم منها الحيوان والنبات ولا حتى الماء. فأثر الأشعة المتسربة يدوم عشرات السنين، حيث تمتصها التربة والصخور وتختزنها. كما أن الدخان المتصاعد من حراقات التكرير اليدوي يؤدي إلى تلوث كبير في البيئة ويؤدي إلى تشكل غيوم سوداء في سماء المنطقة وبالتالي تساقط الأمطار الحمضية، ما يمنع حتى تلقيح الأشجار.

المؤسف بأن هذه الظاهرة بدأت تنتشر في مدن وقرى أخرى، وخصوصا أن الفقر والعوز الذي يعاني منه الأهالي في ظل الحصار الذي يفرضه النظام على تلك المدن، جعل أيضا الناس يلجأون إلى تلك الأساليب لتأمين مصدر للرزق، وهذا ما بدأ يظهر في الحسكة وقراها أيضا.

لكن السيطرة على ثروات السوريين من قبل بعض الكتائب المسلحة، لا تمنحهم الحق ارتكاب أبشع الجرائم بحق السوريين سيدوم تأثيرها السلبي على مدى سنوات عديدة، لن ينجو منها أحد.

فالاتجار بالنفط الخام والمكرر واحتكار بيعه بأسعار مرتفعة إلى دول الجوار وسكان المناطق المحيطة، جعل عشرات الحراقات تنتشر في القرية الواحدة. من يوقف "اللصوصية" باسم الثورة. فأمثال هؤلاء لا يعبرون عن حالة ثورية ولا عن تطلعات السوريين الذين ضحوا بأنفسهم لقاء حرية بلدهم وصون ثرواته المهدورة لعقود طويلة.

سوريا معضلة من الجحيم

فريديك هوف – أتلانتك كونسيل

قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة في سوريا تقريرا إلى الأمم المتحدة، مفاده أن نظام الأسد متورط بالفعل في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية. بعض هذه الجرائم ينطوي على ممارسة القتل الجماعي والاغتصاب، والنهب من قبل العصابات الإجرامية التي تعمل بناء على طلب من النظام في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، ولتي يعتقد النظام أنها تدعم المتمردين السوريين. معظم هذه المناطق تعرضت للقصف بالمدفعية أو بالطيران، فالصواريخ أحرقت ودمرت المناطق السكنية بعد اخلائها من قوات النظام البرية فقتلت السكان. هذه الحملة من الإرهاب الشامل ليست ذات أي فائدة أو غرض عسكري، انما الهدف الوحيد منها القتل والتشويه ونفي وتشريد عشرات الالاف من السوريين. هذا ويجب أن لا ننسى عشرات الالاف الذين يقبعون في أقبية التعذيب. لا احد من نظام الأسد، بدء برئيس الجمهورية إلى ادنى الدرجات الوظيفية مرورا بجميع الوزراء المكتوفة الايدي يمكن أن ينكر أو يبرر هذه الجرائم التي يرتكبها النظام في كل ثانية بحق الشعب السوري.

هل ما يجري في سوريا هو إبادة جماعية؟ هناك محاولة مستمرة وادعاء من جانب نظام الأسد ان اعماله هدفها تدمير جماعة معينة كليا أوجزئيا. ليس هناك شك في أن بشار الأسد ومنفذي عملياته سوف يمضون بقية حياتهم هاربين من العدالة، أو سجناء لما اقترفت ايديهم. لكن السؤال الآن هل يفيد أن نوجه لهم تهم ما قاموا به من إبادة جماعية ؟ ستكون قد وقعت الجرائم ومات من مات.

هناك غموض في الوضع السوري الآن فمن الصعب تحليل الوضع القائم الآن. نعم من الواضح أنه منذ بداية حكم عائلة الأسد في عام ١٩٧٠ عمل نظامهم عل زرع بذور السم الطائفي في المجتمع السوري.. حافظ الأسد عمل جاهدا ونجح بالقضاء بلا رحمة على جميع البدائل السياسية لنظام حكمه الذي يتمثل بعائلته من الطائفة العلوية وقاعدة من الموالين العلويين وغيرهم. لقد انشأ شبكة من وحدات الاستخبارات مخصصة لحفظ النظام العسكري الذي انشأه حافظ الأسد واسس لاستمراره لعقود. على الرغم من أن الأسد الأب ادعى انه رجل علماني ونجح بخداع وجذب الأقليات الأخرى في سورية فانه ارتكز ايضا على السنة الداعمين لحكم الاسد وعلى استخدام الدين للمحافظة على حكمه، وقال انه يعول على العلويين الموالين المسلحيين لقمع المعارضة وللدفاع عن حكمه في حالة حدوث اي تمرد. هذا هو النظام الذي ورثه حافظ الاسد لابنه بشار الاسد.

لذلك فعندما اختار بشار الأسد الرد على الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١ بالعنف المطلق كان قد قرر عن سبق اصرار وترصد اشعال الفتنة الطائفية ذات الجذور الاقتصادية. لقد اعتمد على موقف الاثرياء اصحاب الصلات الوثيقة مع النظام السوري ففي المدن السورية الكبيرة ذات المميزات الاقتصادية تم تجاهل الحركات الثائرة التي بدأت في درعا جنوب سورية وبدأ الشرخ الاقتصادي والاجتماعي يظهر للعيان نتيجة تلك المواقف.

تنبه النظام بسرعة الى أنه لن ينجو من الاحتجاج السلمية التي بدأت تنتشر كبقع الزيت في البلاد. وادعى أن إسرائيل والولايات المتحدة وراء تلك الاحتجاجات. واطلق سراح المجرمين من السجون وبعضهم من المتطرفين وذلك لجذب الجهاديين من العراق وغيرها والتي تربطهم علاقات وطيدة مع الاسد. اراد النظام ونجح بتحويل الاحتجاجات السلمية، والتي لا يمكن له أن يفوزعليها، إلى مواجهة مسلحة. فما يستطيع التغلب عليه هو ثائرين مسلحيين، ولا سيما مع مساعدة من ايران وروسيا. اراد النظام من العالم الخارجي أن يراه يقاتل الارهابيين الاجانب من الجهاديين وربط لهذه الغاية تنظيم القاعدة بالجهاديين في سورية. وبدون شك نجح النظام إلى حد كبير في نشر هذه الرواية السامة.

بفضل تكتيكات نظام الأسد، بدأ الصراع يتخذ لبوسا طائفيا لا مفر منه. وقد شاركت قوات الأمن الرسمية وغير الرسمية (إلى حد كبير المسلحين العلويين وغيرهم) في تكوين قوى طائفية حركت النعرات الطائفية في سورية في محاولة لقمع المعارضين للنظام سواء المسلحين منهم وغير المسلحين. قامت قوات النظام الرسمية وغير الرسمية بارتكاب ابشع المجازر بحق سكان القرى السنية. والسؤال هل ارتكب النظام أعمال الإبادة الجماعية؟ نعم فقتل مجموعة معينة و ايذاؤها جسديا وعقليا والعمل على القضاء على تلك المجموعة هو تعريف صريح للإبادة الجماعية لطائفة بعينها.

قد يكون السؤال الأهم، هل هذا التوصيف مهم؟ هل حقا السبب الوحيد وراء هذه الجرائم ضد السنة هو سبب طائفي؟ هل هو حقا تطهير طائفي وكراهية في حد ذاته ؟ في المستويات العليا يرغب القائمون على التخطيط للحملات الارهابية الشاملة القضاء على جماعة معينة؟ وتجدر الاشارة إلى أن العرب السنة قد ينجرفوا امام تسمية هذه الجرائم بجرائم التطهير الطائفي ويبدأوا هم أوحتى الجماعات الجهادية التي دخلت سورية مؤخرا بارتكاب جرائم مقابلة للرد على هذه الابادة الجماعية للعرب السنة. فما وصفته اللجنة المستقلة الدولية للتحقيق ،بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تسمية تثير النعرات الطائفية بحد ذاتها . وللأسف اصبحت هذه الجرائم سبب لامتداد رقعة الجرائم في سورية وزيادة عدد الضحايا. فدوافع الإبادة الجماعية الآن بعد أن شجع عليها النظام هي جزء من خوف الأقلية وردات فعل الاكثرية. فمن الصعب في هذه المرحلة وضع استراتيجية لبقاء النظام إلا من خلال طعم الإبادة الجماعية.

أن استراتيجية البقاء على قيد الحياة، تحمل نكهة الحرب الطائفية فهي المحرك القذر الذي يضمن استمرار جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن الهوية الطائفية لضحايا هذا الاقتتال، فنحن نشهد حملة من القتل الجماعي والارهاب والتشرد الداخلي والخارجي للسوريين. اضافة لنجاح تكتيكات النظام السوري بايقاع اصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الامريكية بأزمة كبيرة فهم يستضيفون اللاجئين السوريين باعداد تفوق طاقتهم، وحدودهم تتعرض للعنف. ووفقا للأمم المتحدة، ما يقرب من نصف سكان سوريا يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بحلول نهاية العام. ووفقا لمنظمات غير حكومية التي تحاول ارسال امدادات الاغاثة للمحتاجين السوريين داخل سوريا فان مدفعية النظام وقصفه الجوي المستمر يمنع مساعدة المدنيين داخل سورية.

وحتى لو افترضنا أن نظام الأسد لا يقتل بدافع الابادة الجماعية للطائفة السنية. فهذا لن يشكل فرقا لدى الشعب السوري السني الذي تعرض للإبادة. فالأب الذي تم قتل ابنه بصاروخ سكود هل سيشكل له دافع القتل أي فرق؟ فإذا قلت له أن الاسد قتل ابنك ليس بسبب هويته الطائفية، بل لأنه يقيم في حي متعاطف مع المتمردين هل ستغير موقفه؟ هل يمكن ان نعزي ضحية الاغتصاب بأن نقول لها لقد تم اغتصابك ليس بسب معتقداتك الدينية وإنما بسب التوجه السياسي لقريبتك؟ وباختصار، فما الفائدة من شرح استراتيجية بقاء نظام الأسرة الحاكمة باستخدام الادوات الطائفية؟ فمنذ أكثر من أربعين عاما يعمل النظام بشكل منهجي ويهدد جيران سورية بكفاءة عالية توازي حملات الإبادة الجماعية التي يقودها الآن. سواء كنا اليوم نشهد ابادة جماعية في سورية ام لا فإننا لا نستطيع انكار ان ما يحدث في سورية هو معضلة من الجحيم. الموت والتشرد في كل مكان الناس يعانون من آلام السجن والتعذيب لأنهم، بالمعنى الدقيق للكلمة، ينتمون إلى جماعة معينة مستهدفة وهذا مؤكد، ولكن في النهاية فان استراتيجية النظام للبقاء على قيد الحياة وتكتيكاته الفاسدة التي يتبعها، والوحشية وتدمير البلاد، انشاء اساسات حديدية لتنظيم القاعدة والقتلة الاخرين في سورية. اضافة لتعريض أمن واستقرار حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاء للخطر، لا يمكن تدارك كل ذلك بعلاجات اسعافية الآن. إن هذا الشر السياسي وعواقبه في سوريا بالتوازي مع ردود الفعل الدولية الباردة يشبه الى حد بعيد الكوارث الانسانية التي كانت اسبابها ونتائجها متشابهة مع الوضع السوري وفق تحليلات سامانثا باور.

لا شك في أننا جميعا نريد حلا لهذه المشكلة، ولا شك أن هناك ما يدفعنا للرغبة بتجنب الآثار المترتبة على تدخل الولايات المتحدة في سورية . ولكن سواء أحببنا أم لا، فنحن الأمة التي لا غنى عنها، وعندما تخرج مشكلة من الجحيم الى سطح الارض فلدينا التزام خاص كأميركيين للمساعدة في حل هذه المشكلة وتجنب ان نصبح جزء من هذا المشكلة الجهنمية كما حدث في الماضي. فقد فشلنا عدة مرات ونحن للاسف نفشل مرة أخرى.